خصائص الجملة في اللّغة العربيّة وآراء النّحاة فيها

عبد الرّحمن عيساويّ[1*] ، رشيدة بودالية[2]

1ـ جامعة آكليّ محند أولحاج – ولاية البويرة، aissawiabdelrahmen@gmail.com

2ـ جامعة آكليّ محند أولحاج – ولاية البويرة، r.boudalia@univ-bouira.dz

الاستلام: 2019/01/21 القبول2020/09/30. النّشر: 2020/10/20

الملخص:

تتناول هذه الورقة حديثًا حول الجملة العربية في مؤلّفات القدامى، إذ لم تنل حظّا وافرًا من الدّراسة والبحث والتّحقيق، على غرار الأبواب النّحويّة الأخرى، وقليل هي الكتب الّتي اختصّت بدراسة الجملة دراسة وافية، وأوّل من تناول الجملة بدراسة مستقلّة هو "ابن هشام الأنصاريّ"، وخصّص بابًا واسعًا للجملة، وهنا نقف عند التّساؤلات الآتية: ما هي الجملة؟ ما هي أشكالها؟ ما هي خصائصها؟ ما رأي بعض النّحاة فيها؟

الكلمات المفاتيح: النحو؛ الجملة؛ ابن هشام؛ الإعراب.

The characteristics of the sentence in the Arabic language and the grammarian's opinions of it.

Abstract: This paper discusses the Arabic sentence in the writings of the ancient grammarians, as this topic is not enough investigated compared to other grammatical chapters.Few books have dealt with the sentence

* **المؤلف المرسل:** عبد الرحمن عيساوي، aissawiabdelrahmen@gmail.com

thoroughly.IbnHicham Al Ansari was the first grammarian to dedicate a fully study to the sentence. We will develop the following questions: what is the sentence? What are its forms? What are its characteristics? What is the opinion of some grammarians on it?

Key words: Grammar, Sentence, IbnHicham, Inflection (I'rab).

1- مقدّمة:

بذل علماء النّحو العربيّ جهدا كبيرا في جمع النّحو وتدوينه ودراسته دراسة جيّدة، وخصّصوا جزءا من هذه الدّراسة للجملة، غير أنّ العلماء الأوائل لم يستفيضوا فيها على غرار الأبواب النحوية الأخرى، فقد أشار "المبرّد" إلى الجملة اصطلاحا، وهي إشارة موجزة ومبهمة، وبقي الأمر واقفا على النّحاة الّذين جاؤوا بعده، وخاصّة نحاة مدرسة بغداد الّذين أشاروا وركّزوا على الجملة دراسة وإعرابا، كـ "الزّجاجيّ" و"الزّمخشريّ"؛ لكن دراستهم جاءت مختصرة ومبثوثة في الآراء النّحويّة المتباينة، وبقيت دراسة الجملة تتردّد بين النّحاة في حيّز ضيّق.

2- مفهوم الجملة عند النّحاة العرب

لم يعط النّحو العربيّ القديم تعريفا وافيا للجملة، وكلّ ما نعثر عليه في كتب النّحو العربيّ القديم هي عبارة عن إشارات متفرّقة في بعض الأبواب النّحويّة، وقليل هم النّحاة الّذين نجحوا في وضع تحديد كامل للجملة، وبكيفيّة مرضية، وهناك من النّحاة من ربط بين ثلاثة مصطلحات هي: **الكلام** — **الإسناد** — **الجملة**، ويحضرنا —هنا- قول "الزّمخشريّ": «الكلام هو مركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين، كأن نقول:

- اسم وفعل، مثل: زيد أخوك — بشر صاحبك.
- فعل واسم، مثل: ضرب زيد — خرج محمّد.»[1]

وهنا نلاحظ أنّ هذا التّعريف غير مفصّل، لأنّه لم يعرّف الكلام، ولم يعرّف الجملة، ولم يعرّف الإسناد.

وقد لاحظ "ابن يعيش" هذا الغموض، واستدرك ذلك بقوله: «اعلم أنّ الكلام عند النّحويّين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مقيّد لمعناه، ويسمّى الجملة.»[2] يُفهم من هذا القول

بأنّ الكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، ولأنّ شروط الكلام هو الإفادة، وبالتّالي يجب أن تفيد الجملة، ثمّ إنّ كلا منهما يتطلّب إسنادا.

ونجد في "الخصائص" لـ "ابن جنيّ" تقريبا التّعريف نفسه: «الكلام كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النّحويّون الجمل.»[3] والملاحظ أنّ "ابن جنيّ" انطلق في تعريف الجملة من تعريف الكلام، وكأنّه يعادل بين الجملة والكلام، وهذه بمثابة إشارة تبيّن أنّ الجملة لا بدّ أن تكون كلاما، أيّ لفظا مفيدا يحسن السّكوت عليه، ومنه يمكن أن تكون الجملة تامّة، أو غير تامّة.

وهناك من النّحاة من يربط بين المصطلحات الثّلاثة (**جملة – كلام - إسناد**)، ويفرّقون أيضا بين نوعين من الإسناد، وفي هذا الصّدد يقول "الأستراباذيّ": «والفرق بين الجملة والكلام؛ أنّ الجملة تضمن الإسناد الأصليّ، سواء كانت مقصودة لذاتها أوّلا، الّتي هي خبر المبتدأ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والظّرف ما أسندت إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودا لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس.»[4]

نفهم من هذا القول ما يأتي:

- كلّ من الكلام والجملة يقتضي الإسناد.
- الكلام يقتضي القصد.
- الجملة قد تكون مقصودة، وقد لا تكون.
- إذا قصدت فهي كلام.
- إذا لم تقصد فهي جزء من كلام.

ومن النّحاة الّذين يوافقون التّعريف السّابق؛ نجد "ابن هشام" الّذي يرى «أنّ المراد بالمفيد ما دلّ على معنى؛ يحسن السّكوت عليه.»[5] وفي سياق آخر؛ نجد في حاشية "السّجاعيّ" قوله: «إنّ الجملة عبارة عن الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وما قام مقامهما.»[6]

3- أقسام الجملة في اللّغة العربيّة الّتي أجمع عليها النّحاة

يتّفق أغلب النّحاة على أنّ الجملة العربيّة تنقسم إلى فعليّة واسميّة، وهناك القليل منهم من يعتبر الجملة الظّرفيّة قسم ثالث[7]. وهناك من يتحدّث عن الجملة الشّرطيّة، والسّؤال الّذي يطرح نفسه في هذا المقام: ما هي المعايير الّتي اعتمدها النّحاة في وضع هذه التّقسيمات؟

«فالجملة الفعليّة يتصدّرها في الأصل (فعل)، والجملة الاسميّة تصدّر في الأصل بمسند إليه يسمّى (المبتدأ)، أمّا الظّرفيّة الّتي تصدّر بظرف أو بشبه الظّرف، وهو الجار والمجرور.»[8] تبدو هذه التّحديدات بسيطة، ولكنّها في الواقع تحتاج إلى مناقشة، ودرس كلّ نوع من أنواع الجمل على حده.

3-1- الجملة الفعليّة:

تمثّل النّوع الأكثر استعمالا في اللّغة العربيّة، وهي أنواع، وكلّ نوع تحدّده معايير تتعلّق بخصائص الفعل التّركيبيّة، الدّلاليّة، والمعجميّة، الصّرفيّة، الصّوتيّة، وهذا يبيّن بأنّ الفعل هو العنصر الأساسيّ في الجملة ، وقد لاحظ النّحاة القدماء أنّ الفعل الّذي يقود الجملة يكون مبهما أو ناقصا أو جامدا، وهذه ملاحظة واضحة في تبويباتهم النّحويّة، وبالتّالي يمكن تقسيم الجملة الفعليّة إلى:

- فعليّة متصدّرة بفعل مبهم.
- فعليّة متصدّرة بفعل غير مبهم.

ويعتبر الفعل مبهما كلّ فعل يدلّ بشكله ودلالاته الملازمة له على حدث أو ما يعادله، وعلى زمن محدّد أو غير محدّد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا ليس تعريفا للفعل، لأنّنا نفترض أنّه معرّف صرفيّا على الأقلّ، وأنّ الجملة الفعليّة العادية هي الّتي تمثّل النّوع الفرعيّ الأكثر استعمالا، أمّا النّحاة العرب القدماء؛ فقد انقسموا إلى قسمين:

قسم يقول الجملة الفعليّة بحكم أنّها مصدّرة بفعل، وأتت على أصلها، والجملة الاسميّة هي الّتي يتصدّرها اسم (مسند إليه). وقد أثار بعض النّحاة هذا الإشكال× نذكر منهم "الفارابيّ" أنّه إذا بدّل ترتيب أجزاء القضية في القول، فقدّم الموضوع وآخر المحمول، أو قدّم المحمول وآخر الموضوع، بحيث يبقى الموضوع موضوعا، والمحمول محمولا[9].

تعتبر هذه الإشارات والمحاولات مصدر اقتراح لتيسير التّراث اللّغويّ العربيّ، وما هذه الإشارات إلاّ استغلالا صحيحا لعمل النّحاة العرب القدماء.

3-2- الجملة الاسميّة

ذكر العديد من النّحاة العرب وفي مواضع متفرّقة من كتب النّحو الجملة الاسميّة قسم من أقسام الجملة العربيّة، بل يضعون الجملة الاسميّة في المرتبة الأولى[10].ولكن إذا بحثنا عن تعريف دقيق للجملة الاسميّة، فإنّ هذا التّعريف لم يحظ بعناية كافية، لأنّ كلّ ما ذكره النّحاة

عنها هو عبارة عن إشارات متفرّقة في أبواب نحويّة مختلفة، والسّؤال الّذي يطرح نفسه: ما هي الجملة الاسميّة ؟

لقد حاول "ابن هشام" أن يضع تعريفا دقيقا وشموليّا بحيث يقول: «الجملة الاسميّة هي الّتي يتصدّرها اسم.»[11] وقد اتّبع تعريفه بقاعدتين: تفيد الأولى أنّ المقصود بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، وتفيد القاعدة الثّانية أنّ المعتبر في التّعريف هو المصدر الأصليّ[12].

وإذا جمعنا بين التّعريف والقاعدتين السّابقتين؛ نصل إلى تعريف شامل نسبيّا، وهو أنّ الجملة الاسميّة هي الجملة الّتي تتصدّر في الأصل باسم؛ يصلح أن يكون مسندا إليه.

4- مفهوم الزّمن في الجملة العربيّة

لا يمكن أن تتكلّم عن الجملة دون الحديث عن الزّمن الّذي ارتبط بخصائص الفعل ومقوّماته، الّذي يعبّر عن الزّمن وعن أقسامه، وذلك بالصّيغ والأبنية والتّراكيب، وهذا ما يزيد الجملة العربيّة تميّزا عن سائر اللّغات السّامية الأخرى تخصيص أبنية الفعل وتنويعها وذلك بواسطتين:

1 — اقترانها بالأدوات مثل: قد كتب — وقد يكتب — وسيكتب.

2 — في السّلب: لا يكتب — ما أكتب — لن يكتب — لا يكتب ...

3 — تقديم الفعل "كان" مثل: "كان قد فعل"، كان يفعل- وسيكون قد يفعل...

وكلّ هذا ينوّع معاني الفعل تنويعا أكثر بكثير ممّا يوجد في أيّ لغة كانت من اللّغات السّامية.

وهذا دليل على سجيّة اللّغة العربيّة وطبيعتها، فهي تؤثر المعين المحدود على المبهم، والميل إلى التّفريق والتّخصيص، وبالتّالي فإنّ اللّغة العربيّة هي من أكمل اللّغات السّامية، وخاصّة في باب الجملة، ومعاني الفعل الزّمنيّة وغيرها، لأنّ اللّغة العربيّة ما يميّزها عن اللّغات الأخرى فيما يخصّ تحديد البنيّة الدّاخليّة للوقت انطلاقا من الأفعال الّتي تكون في الزّمان أقوى، فدلالة الفعل على الزّمن تتحقّق في بنياته الصّرفيّة بمعنى في صيغه، وهو ما ساعد النّحاة عن التّعبير عن أقسام الزّمن ومن تقسيم الأفعال اعتبارا لدلالتها على الأزمنة، ويتّضح أكثر تقسيم أبنيّة الأفعال بحسب دلالتها على الأزمنة أو العكس، تقسيم الأزمنة بحسب صيغ الأفعال، «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى مثل: سمع — ذهب — مكث، وأمّا بناء ما لم يقع، مثل: اذهب — اضرب، ومخبرا مثل: يذهب ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.»[13]

نلاحظ هنا أنّ الأزمنة ثلاثة؛ تميّز بحسب أبنية الأفعال، وهي:

الماضي المعبّر عنه "لما مضى"، ويتحقّق بصيغ الأفعال= فعل بفتح العين، ويتحقّق في سياق تعدّى الفعل الفاعل إلى المفعول، وفي سياق اللاّزم الّذي لم يتعدّ الفاعل، مثل: أكل محمّد تفاحة — ذهب محمّد.

فَعِلَ: بكسر العين، ويكون في سياق اللاّزم والمتعدّي، مثل: سمع محمّد صوتا غريبا.

ويتحقّق الماضي بصيغة "فَعُلَ" بضمّ الميم الّتي لا نأتي إلاّ لازمة، مثل: كبر محمّد.

ويتميّز المال بـ: يفعل، ويتميّز الاستقبال بـ: سيفعل ولا تدلّ سيفعل إلاّ على الزّمن المستقبل لأنّ أصلها "يفعل"، وأضيفت له السّين، أو سوف لتخصّصه في المستقبل، وهذا يدلّ على أنّ اللاّزمة العربيّة قسمان، هما:

الماضي والمستقبل، ويعبّر عنهما ببناء"فعل" الدّال على أنّ الحدث "فيما مضى"، وببناء (يفعل) الدّال على أنّ الحدث لم ينته في الحاضر والمستقبل، وهذا يؤكّد إمكانيّة التّعبير عن الأزمنة الثّلاثة بصيغتين، هما "فعل للماضي"، وبفعل الحال أو الاستقبال [14].

وإمكانيّة التّعبير عن الأزمنة في الجملة العربيّة بصيغتي: "فعل — يفعل"، تؤدّي إلى التّساؤل: ما هي أنواع الأزمنة العربيّة؟ هل يقسّم الزّمن بحسب صيغ الأفعال؟ ولقد أكّد "المبرّد" في المقتضب؛ وجود صيغتين لتقسيم الزّمن، وعما "فعل" للماضي، و"يفعل" للحال والاستقبال[15].

5- مفهوم الزّمن عند المحدثين

سار النّحاة المحدثون في ركب علماء النّحو الأوائل، واتّبعوا خطاهم فيما يتعلّق بالزّمن في الجملة العربيّة، وقاموا بدراسة الجملة ونظامها الزّمنيّ والبلاغيّ. على الرّغم من بعض الاختلافات الّتي تتعلّق بالتّمييز بين الجهة والزّمن، ولكن هذه الاختلافات تبقى نسبيّة بسبب تداخل الجهة مع الزّمن. وذلك لعدّة أسباب:

- إنّ كلا من الجهة والزّمن يتوقّف اختيارها على الظّروف الزّمنيّة، مثل قولنا: (الآن - غدا).
- ارتباط مفهوم الزّمن بخصائص الفعل، ومقوّماته الّذي يعبّر عن الزّمن، وعن أقسامه، وذلك بالصّيغ والأبنيّة والتّراكيب، ولذلك كانت الجملة الفعليّة من أولى اهتمام النّحاة (قدماء ومحدثين).

6- خاتمة

- الجملة العربيّة مركّب إسناديّ؛ يحصل بعمليّة إسناديّة بين المسند والمسند إليه.
- ارتباط الجملة الفعليّة ارتباطا وثيقا بالزّمن، لأنّ وجود الفعل فيها له علاقة بالزّمن.
- ارتباط الفعل بالزّمن عند النّحاة القدماء، خاضع للقواعد، ومعتمد على سلامة الجملة، وصحّتها حين ينطق بها العربيّ.
- على الرّغم من ارتباط الزّمن بالحال والاستقبال، إلاّ أنّ من المحدثين من يرى أنّ زمن الفعل في الجملة يفترضه سياقها، ويمكن بذلك أن تتولّد أزمنة إضافيّة، غير الّتي حدّدها النّحاة.
- لا علاقة للجملة الاسميّة بالزّمن، لأنّ الاسم الذّي يتصدّرها لا يرتبط بالزّمن، إلاّ إذا كان ظرفا.

7-قائمة المصادر والمراجع

- حاشيّة السّجاعيّ على شرح قطر النّدى، أحمد بن أحمد بن محمّد السّجاعيّ، تحقيق: عليّ بن عبد الرّحيم العدويّ، طبعه مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، 1343ه.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، دار الكتب المصريّة.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل بهاء الدّين، دارالتّراث، مصر، 1400ه — 1980م.
- شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، محمّد بن الحسن الإستراباذيّ، تحقيق: حسن إبراهيم الحفظيّ، سلسلة نشر الرّسائل الجامعيّة، السّعوديّة، ط1، 1517ه — 1966م.
- شرح المفصّل للزّمخشريّ، قدّم له: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- كتاب سيبويه، ج1، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السّلام هارون، د ط، 1408ه — 1988م.
- المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، دار الكتب، 1421ه — 2000م.
- المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، 1415ه — 1994م.

- الهوامش والإحالات:

[1] - شرح المفصّل للزّمخشريّ، ج1، قدّم له: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص: 70.
[2] - شرح المفصّل للزّمخشريّ، ج1، ص: 70.
[3] - الخصائص، ج1 أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، دار الكتب المصريّة، ص: 17.
[4] - شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، محمّد بن الحسن الإستراباذيّ، تحقيق: حسن إبراهيم الحفظيّ، سلسلة نشر الرّسائل الجامعيّة، السّعوديّة، ط1، 1517هـ — 1966م، ص: 08.
[5] - المغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، دار الكتب، 1421هـ — 2000م، ص: 490.
[6] - حاشيّة السّجاعيّ على شرح قطر النّدى، أحمد بن أحمد بن محمّد السّجاعيّ، تحقيق: عليّ بن عبد الرّحيم العدويّ، طبعه مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، 1343هـ، ص: 19.
[7] - ينظر: المغني اللّبيب، ابن هشام الأنصاريّ، ص: 492.
[8] - المصدر نفسه، ص: 493.
[9] - ينظر: العبارة، ص: 147.
[10] - ينظر: شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل بهاء الدّين، دارالتّراث، مصر، 1400هـ — 1980م، ص: 343.
[11] - المغني اللّبيب، ص: 492.
[12] - ينظر: المصدر السّابق، ص: 493.
[13] - كتاب سيبويه، ج1، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السّلام هارون، د ط، 1408هـ — 1988م، ص: 12.
[14] - ينظر: الكتاب، ج1، سيبويه، ص: 14 - 15.
[15] - ينظر: المقتضب، ج4، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، 1415هـ — 1994م، ص: 336.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583